

Distr.: General
26 January 2021
Arabic
Original: English

رسـالة مؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشـرفني أن أرفق طيه نسـخة من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السـيد كارلوس رويس ماسـيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (بالنيابة عن مجموعة 3+1 – تونس، وجنوب أفريقيا، وسـانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر)، والصـين، وفرنسـا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام فيما يتعلق بجلسـة التداول بالفيديو بشـأن ”رسـالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العـام ورئيس مجلس الأمن من الممثلـة الدائمـة لكولومبيا لـدى الأمم المتحـدة (S/2016/53)“، التي انعقدت يوم الخميس، 21 كانون الثاني/يناير 2021. كذلك أدلت ببيان معالي السـيدة كلاوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسـالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء المجلس (S/2020/372)، وهو إجراء تم الاتفاق عليه في ضـــوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) طارق **الأدب**
رئيس مجلس الأمن





المرفق الأول

إحاطة قدمها كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا

أود أن أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة التي أتيحت لي لتقديم آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2020/1301) ولإحاطة مجلس الأمن بالتطورات التي حصلت منذ صدور التقرير. وأرحب بمشاركة وزيرة الخارجية كلوديا بلوم دي باربييري وأشكرها مرة أخرى على دعمها لبعثة التحقق.

إن السنوات الأربع الماضية منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي قد شهدت تقدما ملحوظا في مسار كولومبيا نحو السلام المستدام والدائم، حتى في مواجهة تحديات عصيبة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا. إن فرص تحقيق السلام والتنمية التي يحظى بها الكولومبيون اليوم كانت لا تخطر على البال قبل عقد واحد فقط من الزمن، عندما كان الصراع لا يزال محتدما بين الدولة والقوات المسلحة الثورية. لقد بدأ الكولومبيون في المناطق الريفية، والذين عانوا من وطأة النزاع، يشهدون زيادة في الاستثمارات ووجود الدولة في مجتمعاتهم المحلية؛ فالمجتمع الكولومبي يتصالح مع ماضيه من خلال نظام للعدالة الانتقالية يركز على الضحايا؛ وآلاف الرجال والنساء الذين كانوا يحملون السلاح قبل خمس سنوات الآن يبنون حياة أفضل لأنفسهم وأسرهم، جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية.

ويعود الفضل في خطوات التقدم هذه للطرفين اللذين أوفيا بالتزاماتهما بموجب اتفاق السلام، وللجهود التي تبذلها معهما المؤسسات الكولومبية والمجتمع المدني، وكذلك المجتمع الدولي لما قدمه من دعم.

والواقع أن عام 2021 هو العام الخامس من الإطار الزمني المتوخى والممتد 15 عاما لتنفيذ اتفاق السلام بأكمله. ومن واجبنا أن نضمن أن يُذكر عام 2021 باعتباره العام الذي اتُخذت فيه خطوات جريئة للوفاء بالوعد الكامل بتحقيق السلام المستدام المنصوص عليه في الاتفاق. وأحث كلا الطرفين وجميع الجهات الفاعلة الكولومبية على العمل معا لحماية الإنجازات التي تحققت حتى الآن وعلى تسريع وتيرة الزخم بشأن المسائل المعلقة، ولا سيما الأولويات الخمس المبينة في تقرير الأمين العام.

ولا يزال العنف ضد المقاتلين السابقين وقادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية يشكل أخطر تهديد لبناء السلام في كولومبيا. وفي حين اتُخذت تدابير متعددة لمحاولة التصدي لهذا العنف إلا أن كل عملية قتل هي ضربة مفجعة للسلام ودعوة إلى ضمان ترجمة التدابير الأمنية التي تتخذها السلطات إلى تحسينات فعالة في الأراضي.

منذ نشر تقرير الأمين العام تم قتل أربعة مقاتلين سابقين آخرين، وبذلك بلغ مجموعهم 252 منذ توقيع اتفاق السلام. ومن بين الضحايا مقاتلة سابقة تبلغ من العمر 22 عاماً، هي يولاندا سابالا مازو، التي أطلق عليها النار وقُتلت مع شقيقتها البالغة من العمر 17 عاماً في مقاطعة أنتيوكيا في 1 كانون الثاني/يناير.

كما أن قادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء الأحزاب السياسية ما زالوا للأسف يتعرضون للإيذاء. ففي عشية عيد الميلاد المجيد قُتل بيدريو أليخاندرو بيريس دوريا، وهو عضو في المجلس البلدي لحزب المحافظين في مقاطعة قرطبة، مما يدل مرة أخرى على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لحماية أعضاء جميع الأحزاب السياسية. وفي 11 كانون الثاني/يناير، عُثر على غونزالو كاردونا مولينا،

وهو مناصــر لحماية الأنواع المهددة بالانقراض، ميتا في مقاطعة توليما. إن مقتله يؤكد الخطر الذي يواجهه الناشطون في مجال البيئة في جميع أنحاء البلاد.

وقد اتُخذت بعض الخطوات التي نرحب بها خلال الأســـابيع القليلة الماضـــية. ففي 5 كانون الثاني/يناير أعلنت نائبة الرئيس مارتا لوسيا راميريز عن تدابير لزيادة حماية أعضاء المنتدى الخاص المعني بالشـؤون الجنسـانية، وذلك في أعقاب تهديدات أُبلغ عنها ضـد 10 من أعضـائه البالغ عددهم 16. وفي 12 كانون الثاني/يناير أعلنت الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا، بصـورة مشـتركة، عن استثمار مبلغ 3,1 مليون دولار من صـــندوق الأمم المتحدة الاســـتئماني المتعدد الشـــركاء لدعم الوقاية والحماية الجماعية للمقاتلين السـابقين وقادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسـان وقادة برامج اسـتبدال المحاصـيل غير المشروعة في ثلاث مناطق ذات أولوية هي: شوكو، ساحل نارينيو على المحيط الهادئ وكاتاتومبو في منطقة نورتي دي سانتاندير.

لقد حذر الأمين العام مرارا في تقاريره من الآثار المترتبة على استمرار النقص في الميزانية بالنسبة لـــمخصصات "الإدارة الفرعية المتخصصة للأمن والحماية" التابعة لوحدة الحماية الوطنية، وهي وحدة توفر خطط الحماية الجماعية والفردية للمقاتلين الســـابقين. ولا تزال هناك أكثر من 550 وظيفة شـــاغرة للحراس الشـخصـيين، وما زال هناك أكثر من ألف طلب للحماية الشـخصـية قيد النظر. ينبغي إعطاء الأولوية لهذه المسألة لما لها من آثار مباشرة على سلامة المقاتلين السابقين. ومن المهم أيضا ضمان المساواة للمقاتلات السابقات في الحصول على الحماية الشخصية.

كما أن تقديم المســؤولين عن هذه الهجمات إلى العدالة أمر بالغ الأهمية. ولا يزال دعم عمل وحدة التحقيقات الخاصــة في التحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها أمرا أسـاسـيا في هذا الصـدد. ومن المهم أيضا تعزيز القدرات القضائية المحلية، بما في ذلك من خلال القضاة المتخصصين الإقليميين الذين يركزون على هذا النوع من الجرائم.

قبل أسبوعين أُطلق سراح أربعة من الأشخاص السبعة الذين اعتقلوا بتهمة قتل القائد السابق للقوات المسـلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشـعبي، الكسـندر بارا، وذلك في أعقاب عدم تقديمهم للمحاكمة خلال المهلة المحددة في التشريع الكولومبي. وكان مقتل السيد بارا، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، حادثاً مشيناً للغاية نظرا لأنـه كان يقود عملية إعادة الإدماج ولأن هذه العملية كانت واحدة من عمليتي قتل فقط وقعتا داخل منطقة إقليمية ســـابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من أن المحاكمة لا تزال مفتوحة إلا أن الإفراج عن الأفراد لأسـباب إجرائية أثار المخاوف ويسـتدعي إجراء مراجعة شـاملة لما حدث وكيفية تلافي هذه الظروف في المستقبل.

ونظراً إلى حالات القتل العديدة لمقاتلين ســـابقين التي يتم الإبلاغ عنها في مناطق إعادة الإدماج الجديدة أو بالقرب منها فمن الضـروري وضـع اسـتراتيجية مركزة لتوفير الأمن في تلك المناطق وكذلك حول المجتمعات المحلية المحيطة بها.

وفيما يتعلق بالأولوية الثانية – وهي اســـتدامة عملية إعادة الإدماج – حدثت تطورات واعدة منذ اجتماع الرئيس دوكي ماركيز في تشرين الثاني/نوفمبر مع مقاتلين سابقين جاؤوا إلى بوغوتا في مسيرات من جميع أنحاء البلد أسموها "رحلة من أجل الحياة والسلام". وبالإضـافة إلى الأراضـي التي تم شراؤها للمنطقة الإقليميـة الســـابقة للتدريب وإعادة الإدمـاج في دابيبا، التي أعلن عنهـا الرئيس دوكي مـاركيز. في كـانون

الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة أنه سيتم شراء قطع أرض لخمس مناطق إقليمية إضافية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج بحلول منتصف شباط/فبراير. في الآونة الأخيرة، ومن خلال جهد مشترك من جانب المؤسسات على جميع المستويات، مُنحت قطعة أرض لـ 300 مقاتل سابق في مقاطعة أويلا للقيام بمشاريع لرعي الماشية ومشاريع إنتاجية أخرى. وإنني على ثقة من أن هذا الزخم سيستمر، بما في ذلك من خلال الاستخدام الفعال لمختلف السبل لمنح الأراضي للمقاتلين السابقين وإحراز تقدم في إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تخصيص الأراضي في بقية المناطق الإقليمية المخصصة سابقا للتدريب وإعادة الإدماج، وذلك بالتشاور الوثيق مع المقاتلين السابقين.

وآمل أيضا أن تؤدي الدورات المقبلة للمجلس الوطني لإعادة الإدماج في مختلف المقاطعات التي اتفق عليها الرئيس دوكي ماركيس والمقاتلون السابقون في اجتماعهم إلى إحراز تقدم في كفالة نفس المستوى من الدعم المؤسسي والفرص الإنتاجية للمقاتلين السابقين داخل وخارج المناطق الإقليمية المخصصة سابقا للتدريب وإعادة الإدماج.

وكما أفاد الأمين العام، فإن عدة مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ومناطق جديدة لإعادة الإدماج، ومشاريع إنتاجية للمقاتلين السابقين، تعين انتقالها أو تنتظر الانتقال بسبب تهديدات الجماعات المسلحة غير القانونية. ومن الأهمية بمكان أن تمضي عمليات الانتقال هذه على نحو منظم لضمان أن الظروف في المواقع الجديدة ملائمة لإعادة توطين المقاتلين السابقين. وعلاوة على ذلك، أحث الحكومات الوطنية والمحلية على كفالة استمرار تلقي المجتمعات التي تركت في المواقع السابقة للدعم المؤسسي.

وهذا يقودني إلى الأولوية الثالثة التي حددها الأمين العام وهي: تعزيز الوجود المتكامل للدولة في المناطق المتضررة من النزاع. بالنسبة للجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية التي تستفيد من الوجود المحدود للدولة، فإن تنفيذ اتفاق السلام يشكل تهديدا لأنشطتها الإجرامية. وهم مصممون على طرد مؤسسات الدولة وإسكات أصوات الزعماء الاجتماعيين عن طريق العنف والتخويف. لا يمكن السماح لهم بالنجاح. يجب على السلطات أن تظل حازمة في مواصلة تنفيذ صكوك مثل برامج التنمية التي تركز على المناطق، والبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، والبرنامج الشامل للأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم. ويشكل تعزيز الوجود المؤسسي، وتعزيز الحماية المحلية وآليات تسوية النزاعات، وتوفير فرص اقتصادية مشروعة للسكان الضعفاء أقوى حصن ضد الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية.

إن الحوار المستمر بين الطرفين أساسي لتنفيذ جميع جوانب اتفاق السلام، ولهذا السبب فإن تعزيز الحوار هو الأولوية الرابعة المذكورة في تقرير الأمين العام. وأرحب بقرار الطرفين تمديد ولاية لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، وأحثهما على زيادة استخدام اللجنة هذا العام، بما في ذلك بدعم من البلدان الضامنة، لحل خلافاتها وإيجاد حلول مقبولة على نحو متبادل للتحديات التي تواجه التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، أحث الطرفين على ألا يدخرا جهدا في العمل معا، بما في ذلك من خلال الآلية الثلاثية مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بشأن مسائل من قبيل المسائل المتعلقة بأصول القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، مع مراعاة أن الهدف النهائي في هذه العملية هو المساهمة في تقديم تعويضات لضحايا النزاع.

والأولوية الأخيرة التي حددها الأمين العام هي مواصلة إرساء الأساس للمصالحة في جميع أنحاء البلد. سيتطلع الضحايا والمجتمع الكولومبي عموما بتوقعات كبيرة هذا العام إلى النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، حيث من المقرر أن تصدر الولاية القضائية الخاصة للسلام أولى الأحكام، ويتواصل عمل لجنة تقصي الحقائق في دعم جهود المصالحة وتحرز تقدما في تقريرها النهائي، ويستمر التقدم الذي تحرزه الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين. قبل بضعة أسابيع، وبفضل شهادات أطراف في النزاع، ومشاركة الضحايا، والتنسيق القوي بين المؤسسات، وجدت الوحدة الخاصة أم وابنتها أُعلن عن فقدانهما منذ 17 عاما على قيد الحياة، وتم لم شملهما. وهذه القصة الملهمة هي أحد الأمثلة العديدة لنتائج عمل النظام الشامل، وتوضح لماذا من المهم جدا أن تقدم جميع الجهات الفاعلة دعمها الكامل لكيانات النظام الثلاثة، وأن يساهم جميع الذين شاركوا في النزاع مساهمة كاملة في الجهود الرامية إلى معرفة الحقيقة واتخاذ إجراءات تعويضية للضحايا.

في الختام، فإن الدعم الثابت من المجلس والمجتمع الدولي بصفة عامة يظل أحد العوامل الرئيسية التي تتيح لكولومبيا أن تظل مصدرا للأمل والإلهام من أجل حل النزاعات بالوسائل السلمية في جميع أنحاء العالم. وسيظل دعمهما القاطع وبالإجماع أمرا أساسيا في الوقت الذي يواصل فيه الكولومبيون المثابرة في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام التاريخي الذي توصلوا إليه.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

ترحب الصين بحضور وزيرة خارجية كولومبيا، معالي السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، جلسة اليوم. ونشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، رويس ماسيو، على إحاطته.

مع دخول عملية السلام الكولومبية سنتها الخامسة، لا يزال بناء السلام يحرز تقدما ملحوظا، وتمضي قدما مهام شتى يشملها الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحكم الرشيد للدولة، والتنمية الاقتصادية، والإصلاح الريفي. وتلك قصة نجاح للتسوية السياسية لنزاع داخلي محلي وبناء السلام بدعم من الأمم المتحدة. والصين تثني كثيرا على الحكومة الكولومبية والأطراف المعنية على جهودها.

إن كفالة سلامة الناس والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي هما عنصران رئيسيان في اتفاق السلام. وفي عدة مقاطعات في كولومبيا، لا تزال جرائم العنف والعنف ضد المقاتلين السابقين والمدنيين متوطنين. ونحن ندعم الحكومة الكولومبية في جهودها الرامية إلى تحسين القدرة على الحكم في المناطق الريفية، وتعزيز تدابير الأمن والحماية، وتكثيف جهودها لمكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2020/1301)، فإن الفقر المدقع يرتبط ارتباطا وثيقا بالعنف وغيره من الأنشطة الإجرامية، مما يشكل تحديات أمام إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. ونشجع كولومبيا على زيادة الاستثمار في التنمية، ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف في جميع مجالات الاقتصاد والمجتمع، وإرساء أساس متين للسلام والأمن الدائمين.

ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية من أجل العمل بنشاط على تعزيز التنمية المتوازنة والشاملة للجميع والمستدامة، مع التركيز بشكل خاص على سد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية وبين مختلف المناطق. ونحن ندعم كولومبيا في مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة وتكثيف مكافحة المخدرات بغية القضاء على التربة الخصبة للجريمة. ويسرنا أن نرى جهود الحكومة الكولومبية لتعزيز الهياكل الأساسية، بما في ذلك البنية التحتية للنقل والري والكهرباء، وتحسين الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، تسفر عن نتائج ملموسة.

وتؤيد الصين بقوة جهود كولومبيا الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا شاملا. ونأمل أن تتصدى الحكومة الكولومبية للجائحة والتعافي الاقتصادي بطريقة كلية، بينما تعزز عملية السلام وتنهض بها. وبطبيعة الحال، فإن تنفيذ اتفاق السلام عملية طويلة، وبناء السلام يتطلب جهودا دؤوبة. ونحن على ثقة بأن الحكومة الكولومبية ستوحد الشعب وتقوده في التصدي على النحو الصحيح لجميع الصعوبات والتحديات.

وتؤيد الصين الممثل الخاص ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في مواصلة دعمهما لتنفيذ اتفاق السلام الكولومبي. ونأمل أن تعزز البعثة، على أساس احترام سيادة كولومبيا، التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لتحقيق التآزر.

المرفق الثالث

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشـكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسـيو على إحاطته التي قدمها اليوم وعلى عمله القيّم. وأعرب عن دعم إسـتونيا القوي لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأرحب أيضـاً ترحيباً حاراً بحضور السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا.

لقد مرت ثلاث سـنوات منذ التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سـلام مسـتقر ودائم بين حكومة كولومبيا ومتمردي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وقد تحقق الكثير بالفعل ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومن الأهمية بمكان الآن أن نبقى على المسـار الصـحيح وأن نواصل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ولهذا يظل استمرار مشاركة جميع الأطراف أمراً حاسماً.

لقد تضـررت كولومبيا بشـدة من هذه الجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصـادية. ونشـيد بجهود حكومة كولومبيا للتخفيف من حدة ذلك الأثر. وسـيكون عام 2021 هاماً للتعافي من الجائحة وتعزيز إنجازات عملية السـلام، فضـلاً عن معالجة الأسـباب الجذرية للنزاع. ونشـجع الحكومة على العمل مع القوة الثورية البديلة المشـتركة بشـأن العناصـر الأسـاسـية لتحقيق التقدم في تنفيذ اتفاق السـلام. ويسـرنا أن نرى الخطوات المتخذة فيما يتعلق بحصـول المقاتلين السـابقين في القوات المسـلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على الأراضـي كجزء من تنفيذ مشاريع في المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. ومن الضروري ضمان استدامة عملية إعادة الإدماج، اقتصادياً وسياسياً على السواء، ومعالجة المسائل المعلقة.

ولا تزال الحالة الأمنية تمثل التحدي الرئيسـي لعملية السـلام. ويسـاورنا قلق بالغ إزاء اسـتمرار عمليات القتل التي تعرض لها القادة الاجتماعيون والسـكان الأصـليون والمدافعون عن حقوق الإنسـان والمقاتلون السـابقون في القوات المسـلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشـعبي. إن حدوث 73 حالة قتل للمقاتلين السـابقين في عام 2020 رقم مثير للقلق. ويمثل العنف تهديداً أسـاسـياً لنجاح اتفاق السـلام. ومن الضروري تقديم من يهددون بالقتل أو يقتلون إلى العدالة، ومنع الهجمات ضد الأشخاص الذين ينفذون اتفاق السـلام. ونكرر التأكيد على ضـرورة زيادة وجود الدولة في الأراضـي الريفية لحماية المجتمعات المحلية. كما أن وضع الصيغة النهائية للسياسة العامة للحكومة بشأن تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة وشبكات دعمها سيمثل خطوة هامة.

ومن المهم أيضاً إحراز التقدم في تنفيذ الأحكام الجنسانية في اتفاق السلام، مثل المساواة للمقاتلات السـابقات في الوصـول إلى خطط الأمن والحماية، والتصـدي للتحديات التي تواجهها مجتمعات السـكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

ونشجع الحكومة على مواصلة الاستفادة الكاملة من جميع الآليات وضمان العمل المستقل لجميع المؤسسـات المنشأة بموجب اتفاق السـلام، بما في ذلك آليات العدالة الانتقالية، التي تؤدي دوراً أساسياً في ضـمان حق الضـحايا في معرفة الحقيقة، والجبر العادل للضـرر، وضـمانات عدم التكرار. ولا يمكن إحراز التقدم إلا من خلال دعم جميع مؤسـسـات الدولة وتعاونها الكامل مع آلية العدالة الانتقالية. وسـيكون عام 2021 حاسماً في إصدار محكمة الصلح الأحكام الأولى والتقرير النهائي للجنة الحقيقة. ونؤيد أن تقوم بعثة التحقق بدور في التحقق من الامتثال لأحكام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، على النحو المتوخى في الاتفاق النهائي.

إن بناء السلام عمل شاق. بيد أن عملية السلام في كولومبيا ما فتئت تتقدم باطراد، إلا أنها لا تزال هشــة وتتطلب دعمنا المســتمر. وتؤيد إســتونيا بقوة الالتزام الثابت من كلا الطرفين – حكومة كولومبيا والقوة الثورية البديلة المشتركة – بمواصلة تنفيذ اتفاق السلام النهائي.

المرفق الرابع

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الشاملة والمستنيرة. كما أرحب بمشاركة السيدة بلوم دي باربيري في هذه الجلسة.

لقد مرت أربع سنوات تقريباً على توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. إن بناء السلام طريق طويل وله متطلبات. ولذلك ترحب فرنسا بالتقدم الذي أحرزته كولومبيا حكومة وشعباً. ولكن يجب علينا أيضاً أن ننظر بوضوح إلى الطريق الذي لا يزال أمامنا. وفيما يتعلق بالتطلعات التي تم تحديدها في عام 2016، لا يزال تنفيذ العديد من بنود الاتفاق غير كاف. وسأعود لأتطرق إلى أربعة جوانب محددة.

أولاً، إن استمرار العنف أمر يبعث على القلق. وهو يؤثر على الأطفال والشباب والمقاتلين السابقين وشخصيات المجتمع المدني وقادة المجتمعات العرقية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتدعو فرنسا إلى إنهاء العنف وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ويتطلع المجتمع الكولومبي إلى مزيد من الأمن، الذي كان الهدف الكامل للمسيرات والتعبئة التي شهدناها في نهاية العام الماضي. وكما نعلم، فإن الحل في الأجل الطويل هو تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق النائية.

ثانياً، نرحب بكل الجهود المبذولة فيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وقد بدأت هذه العملية تؤتي ثمارها بالفعل. يجب أن تستمر هذه الجهود، مع التركيز على المقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

ثالثاً، يجب تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل. ومن المهم، في هذا الصدد، التغلب على مسألة الحصول على الأراضي التي طال أمدها. وتحقيق السلام يعني أيضاً توفير فرص اجتماعية واقتصادية عادلة وقابلة للبقاء للجميع وإنهاء قبضة الاتجار بالمخدرات نهائياً. لذا فإن برنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، الذي أثبت فعاليته ويمثل أملاً هائلاً لآلاف الأسر، يستحق تعزيزه بموارد إضافية. وينبغي أيضاً أن تحظى فروع الاتفاق التي تتناول المسائل العرقية والجنسانية باهتمام خاص، وكذلك الفروع المتصلة بالإصلاح السياسي، الذي يسير ببطء شديد للأسف.

ولعل نقطتي الرابعة هي الأهم. إننا نشير بارتياح كبير إلى أن النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار قد أحرز تقدماً. وقد انخرط العديد من المقاتلين السابقين في عملية لتقصي الحقائق. وهذا أمر مرحب به. وقبل بضعة أيام، بعثت الحكومة الكولومبية برسالة تطلب فيها إلى مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وهذه بادرة بالغة الأهمية ترحب بها فرنسا، ونحن مستعدون للرد عليها بشكل إيجابي.

إن تنفيذ اتفاق السلام عملية تستغرق 15 عاماً، كما أشار الممثل الخاص. وما زلنا في بداية تلك العملية، وهناك تحديات كثيرة. ولكن يعطينا التقييم سبباً للتفاؤل بعد أربع سنوات. إن كولومبيا قدوة للمجتمع الدولي. ولهذا السبب ستواصل فرنسا، وكذلك الاتحاد الأوروبي، دعم كل من يحشدون جهودهم يومياً في كولومبيا لبناء السلام.

المرفق الخامس

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الشاملة. وأود أيضاً أن أسجل تقديرنا لتواصله مع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن واستعداد الفريق بأكمله للعمل معنا.

تشهد كولومبيا تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وقد أسهمت إدانة العنف، وإلقاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي سلاحها وتحولها إلى حزب سياسي، وتمسك حكومة كولومبيا بالاتفاق وعزمها على ذلك والدور المركزي للأمم المتحدة في تنفيذه، إسهاماً إيجابياً في عملية بناء السلام في كولومبيا.

واليوم، تترسخ الديمقراطية في كولومبيا من خلال زيادة المشاركة السياسية. ويحرز نظام العدالة الانتقالية لضمان الحقيقة والعدالة وتعويض الضحايا تقدما، ولا سيما في إطار محكمة السلام الخاصة ولجنة تقصي الحقائق. وتشهد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع ثمار الاستثمارات التي طال انتظارها في مناطقها، مما يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتراجع مدى العنف في هذا النزاع المسلح الذي دام عقودا، كما أن الحالة الأمنية تتحسن ببطء في المناطق الريفية. ولذلك، فإننا نشيد بجهود كولومبيا حكومة وشعبا في تحقيق الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الأربع الماضية.

وقد ترسخ تنفيذ اتفاق السلام أكثر خلال الأشهر الأربعة الماضية على الرغم من التحديات، بما في ذلك التحديات التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا. وتواصل القيادة والسلطات الكولومبية العمل مع المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لمعالجة المشاكل التي تواجه التقدم في إعادة الإدماج. واكتسبت عملية شراء أراض للمقاتلين السابقين الذين يعيشون في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج زخما. وبدأ المجلس الوطني لإعادة الإدماج في عقد دورات على الصعيد الإقليمي. ومن المتوقع أيضا أن تعتمد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية قريبا سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية. ونرحب بجميع هذه التطورات الإيجابية.

ولا يزال الطريق إلى الأمام في تنفيذ اتفاق السلام معقدا وصعبا على السواء، خاصة بالنظر إلى الطابع المترابط للمسائل التي ينطوي عليها الأمر. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، ثمة حاجة إلى معالجة أكثر فعالية للفجوة القائمة منذ أمد بعيد بين المناطق الحضرية والريفية، ولا سيما المناطق المتأثرة بالنزاع، في الوجود المتكامل للدولة. وقد وردت تقارير تفيد بأن أوجه الضعف الأمنية ازدادت خلال انتشار الجائحة، ولا سيما في المناطق النائية التي تعاني من محدودية وجود الدولة. وسيساعد تعزيز وجود سلطات الدولة في التصدي للتحديات التي تشكلها الجماعات الإجرامية المنظمة وتجار المخدرات.

ثانيا، تستلزم جرائم قتل المقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان التي وقعت مؤخرا تعزيز الآلية الثلاثية للحماية والأمن. وينبغي أن تكون آلية العدالة الانتقالية أكثر استجابة لضمان العدالة لضحايا النزاع. كما أن تعزيز القدرة القضائية المحلية، لا سيما في المناطق الأكثر تضررا من العنف، هو أيضا أمر أساسي لمكافحة هذا العنف. ولذلك، فإن عمل وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب النائب العام، المنشأة بموجب اتفاق السلام، لا يزال بالغ الأهمية.

ثالثا، إن تنفيذ إصلاحات ريفية شاملة وإنشاء الهياكل الأساسية التمكينية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في جميع أنحاء البلد، بمن فيهم أولئك غير الموجودين في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وتوفير الأراضي والتنفيذ الفعال لبرنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، أمور حاسمة الأهمية من أجل عدم تشجيع أنشطة الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، التي تهدد عملية إعادة الإدماج.

رابعا، تؤيد الهند الأولويات الخمس التي اقترحها الأمين العام لعام 2021، والتي تركز على تحقق بعثة الأمم المتحدة من أجزاء اتفاق السلام التي تتعلق بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية.

خامسا، نحيط علما بطلب كولومبيا توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق لتشمل رصد الأحكام التي ستصدرها محكمة السلام الخاصة. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين خلال تجديد ولاية البعثة.

إن الهند ترتبط بعلاقات خاصة مع كولومبيا. وفي عام 2019، احتفلت الهند وكولومبيا بمرور 60 عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية. وعلى مر السنين، تعززت هذه العلاقات وتنوعت في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك والتي تشمل المجالات السياسية والثقافية والتجارية. ويتجلى ذلك في تنامي التجارة والاستثمارات الهندية وتزايد وجود الشركات الهندية في كولومبيا. وفي عام 2018، أطلقت المنظمة الهندية لأبحاث الفضاء بنجاح الساتل ”FACSAT-1“، وهو أول ساتل نانوي للقوات الجوية الكولومبية على الإطلاق. وتوفر الهند أكثر من 100 فرصة تدريبية للمسؤولين الكولومبيين في إطار البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي سنويا. كما أن الآلاف من الكولومبيين يزورون الهند للسياحة والعلاج الطبيعي وتعلم اليوغا سنويا. ومع إحراز كولومبيا تقدما في طريقها لتصبح أحد الاقتصادات الكبرى في أمريكا اللاتينية، تظل الهند، بوصفها شريكاً قديماً، على استعداد لدعم كولومبيا في مسيرتها نحو السلام والتقدم والازدهار.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالوزيرة بلوم دي باربيري في مجلس الأمن بعد ظهر اليوم، وبشكر الممثل الخاص على إحاطته الشاملة جدا، والأهم من ذلك، على كل الأعمال الجديرة بالثناء التي تواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا القيام بها.

في تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلنا بالذكرى السنوية الرابعة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ولم تكن مسيرة السلام سهلة أو بلا تضحيات، ونعلم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولكنني أود أن أقول إن المزيد والمزيد من الكولومبيين يلمسون ثمار ذلك العمل كل يوم، ونحن نحيي جميع الذين يعملون من أجل ذلك.

وأود أن أكرر الإعراب عن دعم أيرلندا المعروف لعملية السلام في كولومبيا. ونرحب باستمرار التزام الطرفين بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وكما هو الحال في جميع بلداننا، فإن جائحة مرض فيروس كورونا تجلب تحديات هائلة. ولكن على الرغم من تلك التحديات، فإننا ندرك استمرار إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق. وليس شراء الأراضي للإسكان والمشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين والتقدم الجاري بشأن الحقيقة والعدالة وتعويض الضحايا سوى مثالين على التصميم الذي نراه.

كما أننا نتشاطر القلق البالغ الذي أعرب عنه الممثل الخاص إزاء العنف المستمر. ومن الضروري ضمان الحماية والأمن للمقاتلين السابقين ولأولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، فضلا عن القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ونعتقد أنه يجب تقديم مرتكبي هذا العنف إلى العدالة. فلا يمكن تحقيق السلام المستدام إذا كان بناة السلام يعيشون في خوف أو يعانون من الأذى أو، وهو الأسوأ، يفقدون حياتهم.

ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار التجنيد القسري للأطفال، وكذلك التهديدات التي تتعرض لها القيادات الشبابية من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإرهابية. وتشكل أنشطة تلك الجماعات غير القانونية تحديا مستمرا لبناء السلام. ونشجع على الإسراع باعتماد وتنفيذ سياسة عامة شاملة لتفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. ووضع استراتيجيات فعالة لمواصلة إعادة الإدماج وإعادة توزيع الأراضي وتوفير وسائل بديلة للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك الاستبدال الفعال للمحاصيل، كلها أمور حيوية لتحقيق الاستقرار في المناطق التي لا تزال تعاني من العنف.

ونؤيد أيضا جميع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير (S/2020/1301)، بما في ذلك التوصيات الرامية إلى تحسين الأمن وتوطيد التقدم نحو السلام. ونأمل ونثق في أنها ستؤتي ثمارها.

أود أن أسلط الضوء على مجالين لهما أهمية خاصة اليوم، استنادا إلى تجربة أيرلندا المتعلقة بالنزاع وبناء السلام في جزيرتنا.

والمسألة الأولى هي العدالة الانتقالية. إن اتباع نهج مبتكر إزاء العدالة الانتقالية يكمن في صميم عملية السلام الكولومبية. وقد كانت جهود الحقيقة والعدالة والمصالحة الأساس الذي قام عليه التحول الذي تحقق حتى الآن. وترحب أيرلندا بالتقدم الذي أحرزته محكمة السلام الخاصة ولجنة تقصي الحقائق من أجل أسر المختفين قسرا. ونرحب بطلب رئيس كولومبيا توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق. ومن شأن التحقق

من الامتثال للأحكام الصادرة عن محكمة السلام الخاصة أن يساعد على زيادة بناء الثقة في العملية لدى جميع الأطراف في مرحلة حرجة.

والمسألة الثانية التي أردت أن أثيرها هي قضية المرأة والسلام والأمن. إن اتفاق السلام الكولومبي هو ببساطة مثال نموذجي لبناء السلام الشامل جنسانيا والمراعي للمنظور الجنساني.

وتشيد أيرلندا بالتقدم الذي أفاد به الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الجنسانية التابع لمجلس إعادة الإدماج الوطني والمنتدى الحكومي الرفيع المستوى المعني بالشؤون الجنسانية. ويدمج هذا العمل مشاركة المرأة الكاملة في العملية السياسية. ونريد أن نرى استمرار ذلك لأننا طموحون فيما يخص المرأة الكولومبية. ونريد أيضا أن نرى التنفيذ الكامل لجميع الأحكام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالعرق ونوع الجنس. ولا يزال ذلك يشكل أولوية هامة. ونحث على تخصيص موارد كافية – تقنية ومالية – للسماح بإنجاز هذا العمل الحيوي. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الطابع الجنساني للعنف المرتكب ضد النساء والفتيات، بمن فيهن الزعيمات الاجتماعيات والمدافعات عن حقوق الإنسان والمقاتلات السابقات. وقد ازدادت حوادث العنف هذه، على نحو مثير للقلق، في الأشهر الأخيرة. وستواصل أيرلندا، بصفتها الوطنية ومن خلال عملنا الأوسع نطاقا في مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، العمل مع الجميع في كولومبيا لتمكين النساء والفتيات وحمايتهن.

وفي الختام، تبرز عملية السلام في كولومبيا بحق كمثال، على صعيد العالم، لبناء السلام الناجح. وهي بمثابة مثال للآخرين المتضررين من النزاع. ونحن في أيرلندا نعلم أن السلام يمكن أن يكون هشا وأن بناء السلام يستغرق وقتا وشجاعة وصبرا، و – دائما – وقدرا من الإيمان بالعملية. وأؤكد للوزيرة بلوم دي باربيري أنها تستطيع الاعتماد على أيرلندا كصديقة مخلصة في هذه الرحلة. وسنعمل، كعضو في المجلس، معها ومع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في كولومبيا، الأيرلندي إيمون غيلمور.

وإذ نبدأ عاما جديدا، ونأمل أن يكون أكثر إشراقا، نشجع الجميع على مضاعفة جهودهم لضمان التنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام النهائي.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب ترحيبا حارا بالسيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا في هذه الجلسة.

ترى المكسيك أن جلسة اليوم تكتسي أهمية قصوى، حيث أنها تتناول الحالة في بلد قريب للغاية منا، وتوحدنا معه روابط لا حصر لها من الصداقة والتاريخ والتعاون. لقد وقفنا إلى جانب شعب كولومبيا طوال العملية الشاقة نحو السلام، وفضلنا دائما الحوار بين الطرفين.

اليوم، وبعد مرور أربع سنوات على توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، فإننا نهنئ أخواتنا وإخواننا الكولومبيين على الخطوات التي اتخذوها صوب بناء سلام مستدام.

ونسلم بالتقدم المحرز في الحد من العنف، وتشجيع المزيد من المشاركة السياسية، وتعزيز نظام العدالة الانتقالية، وهو أمر أساسي لتحقيق هدفي العدالة والمساءلة.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام (S/2020/1301) ونعرب عن امتناننا البالغ للعرض الذي قدمه رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والممثل الخاص للأمين العام، كارلوس رويس ماسيو، الذي ننوه بعمله، وكذلك بعمل فريق البعثة بأكمله. ويبدو لنا أن الأولويات الخمس المبينة في التقرير ذات صلة ومناسبة من حيث التوقيت، ونحث كلا الطرفين على المضي بحزم نحو الوفاء بها.

ونرحب بطلب الرئيس إيفان دوكي توسيع ولاية البعثة وإدراج مهام التحقق في العقوبات التي تصدر عن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وينبغي أن يستمر دعم الأمم المتحدة لتعزيز عملية السلام، التي تفهم على أنها عملية تركز على الضحايا والمصالحة الوطنية. ونسلم بجهود والتزام الرئيس دوكي بمواصلة عمل البعثة، ونحيط علما بموافقة القوة الثورية البديلة المشتركة أيضا على ضرورة توسيع نطاق الولاية.

وألاحظ أيضا التزام كولومبيا المثالي بتعددية الأطراف، كما يتضح من طلبها إلى المجلس تقديم الدعم لتعزيز عملية السلام والمصالحة. وندعو أعضاء المجلس إلى تلبية طلب كولومبيا، وإلى إدراج ذلك العنصر الجديد، فور تلقينا توصيات الأمين العام، بما يتماشى مع ما تم الاتفاق عليه في القرار 2545 (2020) واتفاق السلام.

ومن الواضح تماما لنا أنه سيتعين على الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أن تصدر أحكامها الأولى التي ننتظرها بفارغ الصبر، خلال الأشهر المقبلة.

ويعترف تقرير الأمين العام بالتقدم المحرز في كولومبيا فيما يتعلق ببناء السلام، وتوسيع الحيز المخصص لتعزيز المشاركة السياسية الشاملة للجميع، فضلا عن عملية إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين من خلال مشاريع إنتاجية ناجحة. وفي هذا السياق، نسلط الضوء أيضا على أهمية توفير خدمات الصحة العقلية للتغلب على الآثار النفسية والاجتماعية الخطيرة للنزاع.

كما نشيد بالتقدم المحرز في السياسة العامة فيما يتعلق بالإسكان، والمبادرات التشريعية المنبثقة عن الحوار الذي عقد بروح من التعاون بين الطرفين.

وفي مجال إصـــلاح الوســـط القروي، نعترف بتنفيذ برامج التنمية مع التركيز على المناطق، ونثق بأنه سيتم الانتهاء من وضع خرائط الطريق لتحقيق الاستقرار في المناطق المتبقية.

ولا شك في أن المجتمع المدني الكولومبي اضطلع بدور فعال، بوصفه عاملا للتغيير، في مبادرات المصالحة ومن خلال المشاركة النشطة للشباب في تنفيذ اتفاق السلام.

ومع ذلك، نأسف لمستويات العنف التي لا تزال مستمرة في مناطق عديدة من البلد. وندين بالطبع أعمال العدوان ضـــد المقاتلين الســـابقين والمدافعين عن حقوق الإنســـان ومجتمعات الســـكان الأصـــليين والكولومبيين المنحدرين من أصـــل أفريقي وأفراد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنســـي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

ونحن ندين بشـدة قتل القادة الاجتماعيين. وندين أيضـا تجنيد أطفال السكان الأصـليين من جانب الجماعات المنشـــقة عن القوة الثورية البديلة المشـــتركة. ومن أجل توطيد التقدم المحرز، يجب الإصـــغاء للنداءات الداعية إلى توفير المزيد من الحماية والأمن ليتسنى توفير فرص التنمية للمجتمعات المحلية.

وفيما يتعلق بنوع الجنس، فإن الاتفاق النهائي يحدد بوضـــوح عملية شـــاملة للجميع. بيد أن التقدم المحرز كان محدودا. ونعتقد أنه سيكون من الضروري توفير موارد تقنية ومالية إضافية لتسريع تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية فيما يتصل بمسائل من قبيل إعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وندعو إلى إيلاء الاهتمام للضحايا وإلى تنفيذ السياسات الوقائية اللازمة.

ومن الواضـح أن وجود الجماعات المسلحة غير المشـروعة والجريمة المنظمة عنصـر حاسم آخر في العنف. ونعترف بالتقدم المحرز في حملات نزع السلاح التي صادرت عددا كبيرا من الأسلحة. ولكن لن يكون هناك عمل وطني كاف بشـأن تلك المسـألة إذا لم يسـتكمل على الصـعيد الدولي بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي للمجلس أن يحيط علما بذلك.

ونتفق مع ملاحظـة الأمين العـام بـأن الاتفـاق النهـائي يوفر مجموعـة من الأدوات لتوفير فرص التنمية والأمن والسـلام للمجتمعات المحلية الأكثر تضـررا من النزاع والتي تعاني الآن من آثار الجائحة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الخطوات المحددة في الأولويات الخمس الواردة في التقرير ستسهم بدون شك في تعزيز السلام في كولومبيا.

وســـتواصـــل المكســـيك دعم عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا عن طريق المراقبين المكسيكيين، وستواصل بلا شك دعم جهود السلام التي تبذلها حكومة كولومبيا.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر الأمين العام والممثل الخاص ماسيو على التقرير (S/2020/1301) وعلى التوصيات العملية التي نؤيدها. لقد كان مجلس الأمن وصيا رئيسيا على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال السلام المستقر والدائم في كولومبيا. ونحن نتطلع، كعضو جديد، إلى المساهمة في عمل المجلس من أجل الحفاظ على سلامة الاتفاق وكفالة تنفيذه. ونأتي إلى هذا الدور بخلفية مساهمتنا الطويلة العهد في بعثة الأمم المتحدة، وبوصفنا بلدا ضامنا لاتفاق السلام إلى جانب كوبا.

فقد رافقت النرويج كولومبيا منذ وقت طويل في جهودها لتحقيق السلام، ونقدر كثيرا الثقة التي أظهرتها لنا الأطراف. ونشارك الأمين العام في الإشادة بالنتائج الهامة لاتفاق السلام خلال السنوات الأربع الأولى من الاتفاق. فمن وجهة نظرنا، تشمل الإنجازات الرئيسية تحويل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا من مجموعة حرب عصابات إلى جهة سياسية فاعلة؛ وإحراز التقدم في إعادة الإدماج، بما في ذلك من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية للمقاتلين السابقين؛ وإحراز التقدم في التنمية الريفية في مناطق النزاع؛ والعمل الكبير الذي تضطلع به مؤسسات العدالة الانتقالية في الوفاء بالتزاماتها تجاه الضحايا.

ومن الإنجازات البارزة أن الغالبية العظمى من مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابق لا يزالون في عملية إعادة الإدماج. وذلك يدل على التزام هؤلاء المقاتلين السابقين وكذلك التزام الحكومة بإعادة الإدماج. وفي سبيل المضي قدما نشجع السلطات على أن تتخذ، بالتعاون مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، المزيد من الخطوات لكفالة إتاحة الأراضي اللازمة لبناء المساكن والمشاريع الإنتاجية؛ وعلى مكافحة الوصم وبناء الثقة بين المقاتلين السابقين ومؤسسات الدولة والمجتمعات؛ وزيادة الاهتمام المؤسسي بالمجالات الجديدة لإعادة الإدماج؛ وضمان تمتع المقاتلات السابقات بفرص متساوية في الاستفادة من مشاريع إعادة الإدماج.

ونتذكر أن مفاوضات السلام وصلت إلى نقطة تحول عندما وضع الضحايا على جانبي النزاع كليهما في صميم المناقشات. والآن، في عام 2021، يجب وضع الضحايا مرة أخرى في المركز. وستصدر لجنة الحقيقة تقريرها النهائي، وستصدر الولاية القضائية الخاصة للسلام أحكامها الأولى. ونحث كلا الطرفين والأطراف الفاعلة الأخرى على التعاون الكامل مع هذه المؤسسات وتمكينها من القيام بعملها بصورة مستقلة وبدون تدخل سياسي. ويجب أن تظل مبادئ العدالة والحقيقة والجبر وعدم التكرار فوق الأيديولوجيات والاستقطاب السياسي.

وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بسرعة، دعما لذلك المسعى، في طلب توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا للتحقق من الامتثال للأحكام التي ستصدرها الولاية القضائية الخاصة للسلام.

ونعرب في الوقت نفسه عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الأمنية للمقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتؤمن النرويج إيمانا راسخا بأن العملية السياسية الشاملة، مع احترام حقوق الإنسان – بما في ذلك حقوق المرأة – وفي جوهرها سيادة القانون، شرط مسبق لتحقيق السلام الدائم والمستدام.

وما زال يساورنا القلق بشكل خاص إزاء تصاعد العنف والتهديدات والوصم والتمييز ضد النساء وقادة الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي والناشطين في مجال البيئة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وينبغي للمجلس، الذي يشرف على تنفيذ اتفاق السلام، ألا يتسامح مع كون أن أكثر من 250 من المقاتلين السابقين – الموقعين على الاتفاق – قتلوا منذ توقيعه. وقد قتل بالفعل أربعة مقاتلين سابقين منذ بداية هذا العام. إننا ندرك الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الأمن، ولكن هذه الأرقام تدل على أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

ولذلك، فإننا نكرر دعوة الأمين العام إلى السلطات بمضاعفة جهودها فورا، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحماية وملء الشواغر في وحدة الحماية الوطنية؛ وتمكين اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية من وضع وتنفيذ الصيغة النهائية لسياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية؛ وتعزيز قدرة وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام؛ وتسريع تنفيذ البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

إن ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومُجدية في جميع مراحل التنفيذ أمر أساسي بالفعل لكفالة إحلال السلام المستدام. ونشيد بجهود الحكومة في تتبع المؤشرات الجنسانية، ونشجع على تعزيز تنفيذ الأحكام الجنسانية.

ويتطلب النهوض بتنفيذ اتفاق السلام حوارا مستمرا وبناء بين الطرفين. وتشجع النرويج الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على الاستفادة على نحو أفضل من آليات الحوار المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه والمجلس الوطني لإعادة الإدماج.

وبهذه الروح، وإذ نقر بالتحديات المتعلقة بتحديد الأصول المتصلة بالنزاع وتسليمها، نشجع الطرفين كليهما بقوة على أن يكفلا معا إمكانية استرداد تلك الأصول لصالح الضحايا.

ونشيد بالحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والشعب الكولومبي على التقدم الكبير الذي أحرز. غير أنه لا يزال هناك عمل هام. فالاتفاق يدعو إلى إجراء تغييرات هيكلية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك من خلال تنفيذ أحكام الفصل المتعلق بالإثنية، فضلا عن الإصلاح الريفي والمشاركة السياسية واستبدال المحاصيل غير القانونية. ونحث كلا الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما وبذل المزيد من الجهود والعمل معا للحفاظ على التقدم نحو تحقيق السلام المستدام للشعب الكولومبي.

وأود أن اختتم بالتأكيد على أن النرويج ستتمسك بالتزامها الثابت والطويل الأجل بالسلام في كولومبيا.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، على عرضه التقرير عن الحالة في البلد. ويسرنا كذلك أن نرحب بالسيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا، في هذه الجلسة.

يعكس آخر تقرير للأمين العام (S/2020/1301) التطورات في كولومبيا على نحو واف. وهو تقرير يثير قلقا بالغا، إذ نرى بوضوح ثغرات في تنفيذ الحكومة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال السلام المستقر والدائم.

إن هذه الوثيقة التاريخية، التي تؤيدها الجمعية العامة ومجلس الأمن، في حد ذاتها خريطة طريق للتسوية، مما يعني أنه يجب التمسك بها بشدة. غير أن التوصيات الخمس الواردة في التقرير تتناول كل جانب تقريبا من جوانب عملية السلام. وهذا يعني أن التقدم على جميع المسارات غير كاف.

ويؤكد هذا الاستنتاج الاستياء العام في كولومبيا الذي اجتاح الشوارع في الأشهر الأخيرة. فقد انطلق آلاف الأشخاص من السكان الأصليين والمشاركين في عملية السلام في مسيرة، سعيا إلى الحصول على الحماية الحكومية لأن الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن السكان.

ووفقا للبيانات التي قدمتها المنظمة غير الحكومية ذات السمعة الطيبة "معهد الدراسات من أجل توطيد السلام (Indepaz)"، شُنّت حملة تخويف وإبادة منهجية ضد المشاركين في عملية السلام. أما الناشطون المدنيون والقيادات العامة، فهم في وضع لا يقل عن ذلك فظاعة. وعليه، تعين على جزء من السكان أن يتسلحوا مرة أخرى. وليس من قبيل المصادفة أن يصبح التقرير أكثر إثارة للقلق عندما يتطرق إلى العائدين إلى صفوف التشكيلات المسلحة غير القانونية.

وكذلك تتطلب المسارات الأخرى ذات الأولوية، مثل الإصلاح الزراعي الشامل، والتغييرات الانتخابية، وإعادة الإدماج السياسي والاجتماعي للمشاركين في عملية السلام، ومسألة المخدرات، إحراز تقدم عاجل. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن حجم إنتاج المخدرات في عام 2020 لم يتغير، مما يعني أنه لم يحرز أي تقدم في الواقع. ولا تزال وكالات الدولة المسؤولة عن عملية السلام، بما فيها الولاية الخاصة للسلام، تفتقر إلى التمويل.

والتقييمات التي تشير إلى انخفاض كفاءة لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه تثير قلقا بالغا. وكثيرا ما تتجاهل الحكومة اجتماعات اللجنة، على الرغم مما تكتسيه تلك الهيئة من أهمية حاسمة، إذ أنها توفر منبرا للحوار المباشر بين الأطراف الكولومبية. ويعرف أعضاء مجلس الأمن من الحالات في سورية وأوكرانيا وفنزويلا أن الحوار المباشر بين الأطراف جزء لا غنى عنه في أي تسوية دائمة.

إن اتفاق السلام النهائي يفقد زخمه. وفي ظل هذه الخلفية، نشعر بالقلق إزاء محاولات تفسير أحكام الوثيقة والاستعاضة عنها ببرنامج "السلام في ظل الشرعية". إن تنفيذ البرنامج على الصعيد المحلي يبدو أحيانا وكأنه محاولة لتنقيح الاتفاق النهائي.

وكل ما سبق يُبعد كولومبيا عن هدفها الاستراتيجي المتمثل في تحقيق مصالحة وطنية دائمة. ونتوقع أن تستجيب بوغوتا للانتقادات الواردة في تقرير الأمين العام بطريقة بناءة وأن تبدأ على نحو فعال في الوفاء بمهام بناء السلام.

وأود الآن أن أوضح بضع نقاط أخرى بشأن التقرير. أولا، نود كثيرا أن نرى في التقارير المقبلة إحصاء دقيقا للتشكيلات المسلحة غير المشروعة مثل المنشقين عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا وأعضاء جيش التحرير الوطني. ويمكن أن تكون تلك الإحصاءات مؤشرا على مستوى ثقة الجمهور في جهود الحكومة.

ثانيا، نستغرب لأن التقرير يتضمن إحصاءات منفصلة عن ممثلي المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الجنس. فهذه الفئة لا تعتبر ضعيفة، ولذلك فإن إدراج هذا النوع من التفاصيل في التقرير لا يوفر أي قيمة مضافة. وما يفتقر إليه التقرير حقا هو المعلومات المتعلقة بشبكات الأمان الاجتماعي وأمن الأسر التي لديها أطفال وفقدت معيلها بسبب النزاع أو الهجوم. وفي حالات ما بعد النزاع، تشكل الأسرة الوحيدة الوالد فئة ضعيفة.

ثالثا، نعتقد أن التقرير لا يقدم معلومات كافية عن حل المنازعات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. ومن المستحيل إحلال السلام الدائم في كولومبيا بدون مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وروسيا مستعدة لتقديم دعمها لعملية السلام الكولومبية من أجل ضمان استدامة السلام وعدم الرجوع عنه.

وفي الختام، أود أن أتناول مسألة إقليمية هامة، أو بالأحرى مشكلة ذات أبعاد عالمية. قبل فترة قصيرة كانت روسيا تعتزم تقديم المساعدة المالية الإنسانية إلى البلدان المتضررة من العاصفتين المداريتين إيتا وإوتا. وكان من المقرر إنفاق الأموال على مرشحات المياه للحد من انتشار الأمراض. غير أن مصرف سيتي بنك الذي يتخذ من الولايات المتحدة مقرا له، والذي قام بدور الوسيط في الصفقة، رفض تحويل الأموال إلى برلمان أمريكا الوسطى. وبعد أسبوعين من التحقيقات في مصدر الأموال، الذي كان هو وزارة الخارجية الروسية، أعاد مصرف سيتي بنك الأموال. وحتى الآن، لم نتلق أي تفسير لا من المصرف ولا من وزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن أسباب إعادة تلك الأموال. وقد ألحق هذا الرفض لمساهمتنا ضرراً بالناس العاديين الذين كانوا ينتظرون المعونة الإنسانية العاجلة.

وهذا مثال من أمثلة عديدة على الأثر المدمر للتدابير التقييدية غير القانونية المفروضة على التعاون الإنساني. وإلى ذلك أوجه انتباه زملائنا الذين يبررون سياساتهم الحاقدة بزعم أن جزاءاتهم المحددة الأهداف ليس لها أي تأثير على المسائل الإنسانية. وتضع الأوبئة والكوارث الطبيعية الأمور في منظورها الصحيح وتثبت أن التدابير التقييدية أصبحت تحديا رئيسيا لتحقيق الانتعاش المستدام للدول. وهذه المسألة تستحق أن يوليها المجتمع الدولي اهتمامه الوثيق وأن يستجيب لها.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

يشـــرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضـــاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 3+1).

كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الشاملة وأنوه بحضور معالي السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا.

بعد مرور خمس ســنوات على إبرام اتفاق الســلام النهائي بين حكومة كولومبيا والقوات المســلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشــعبي، لا تزال عملية الســلام الكولومبية نموذجا عالميا يحتذى به. وتشــيد مجموعة 3+1 بحكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي على التزامهما المتجدد بضمان تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء البلد.

ونلاحظ التقـدم المحرز في عمليـة الســـلام على النحو الـذي أكـده آخر تقرير للأمين العـام (S/2020/1301)، إلى جانب التحديات التي تفاقمت بســـبب وباء فيروس كورونا. ومن الأهمية بمكان أن ينفذ الاتفاق النهائي تنفيذا شاملا. ونحث جميع أصحاب المصلحة على الاستفادة من الزخم الإيجابي والوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالاتفاق النهائي. كما نود أن ندلي بالملاحظات التالية.

أولا، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الظروف الأمنية الصعبة التي تواجه المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان وقادة السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا الصــدد، ندين بشــدة عمليات القتل العبثية التي تعرض لها 25 مقاتلا ســابقا اغتيلوا بينما كانوا ينتظرون ردا من الوحدة الوطنية للحماية على طلبات الحماية التي قدموها.

وبالإضافة إلى ذلك، تشاطر مجموعة 3+1 آراء الأمين العام بأن أكبر تهديد لتنفيذ الاتفاق النهائي هو العنف المستمر ضد الذين ألقوا السلاح بحسن نية ولا يزالون ملتزمين بالسلام، وضد المجتمعات المحلية التي عانت من العنف على مدى عقود، وضــد الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنســان الذين يعملون لصالحهم. وكما ذكرنا سابقا، يجب التصدي للأسباب الجذرية للنزاع بشكل مباشر ومحاسبة مرتكبي أعمال العنف.

ومما يشــجع مجموعة 3+1 الاجتماعات التي عقدت بين الرئيس إيفان دوكي ماركيس والأعضــاء الســابقين في القوات المســلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشـعبي، وكذلك الاجتماعات التي عُقدت مع قادة السكان الأصـليين عقب مسـيرات ”الحج من أجل الحياة والسـلام“ ومسـيرات مينغا في تشـرين الأول/أكتوبر الماضـي. ونرحب بتطمينات الحكومة التي تعزز الضمانات الأمنية وتعزز عملية إعادة الإدماج، ونتطلع إلى تنفيذ تدابير أمنية فعالة. وتكرر مجموعة 3+1 أيضـــا دعوتها إلى عقد اجتماعات منتظمة للجنة الوطنية المعنية بالضــمانات الأمنية من أجل اســتكمال العمل بشــأن الســياســة العامة لتفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها وإحراز التقدم في صياغة الخطة الاستراتيجية للأمن والحماية.

وعلاوة على ذلك، نشيد بتفعيل الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية التابع لنظام الأمن الشامل لممارسة السياسة، الذي سيُعطي الأولوية لتدابير حماية النساء اللواتي يعملن في المجال السياسي. كما نحث

السلطات على تحسين تنفيذ خطة العمل المعنية بالبرنامج الشامل للضمانات المكفولة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وبينما ننوه بجهود التي تبذلها الأطراف بغية ضمان نجاح اتفاق السلام النهائي، فإننا نؤكد مجددا على أهمية ضمان أن تكون عملية السلام شاملة تماما. وينبغي أن يشمل هذا العمل، على وجه الخصوص، المشاركة المجدية من جانب السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي فضلاً عن حمايتهم.

ثانيا، على الجبهة الاجتماعية والاقتصادية، تشيد مجموعة 3+1 بجهود الحكومة الرامية إلى إتاحة الأراضي والموارد للمقاتلين السابقين من أجل القيام بأنشطة إنتاجية. إن هذه الجهود الجديرة بالثناء أساسية لتيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين إدماجا كاملا في المجتمع الكولومبي وثنيهم عن العودة إلى الاقتصاد غير المشروع.

وبالإضافة إلى ذلك، تشجع مجموعة 3+1 الحكومة على المضي قدما في التصدي للتحديات التي طال أمدها التي تواجه 500 9 من المقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ولا سيما المناطق المرتبطة بالإصلاحات الريفية الشاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، نقدر دعوة مكتب المفتش العام إلى زيادة الاستجابة المؤسسية في المناطق الجديدة لإعادة الإدماج في تقريره الثاني عن تنفيذ اتفاق السلام.

ثالثا، تشيد مجموعة 3+1 بالتقدم المحرز في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، ولا سيما التقدم المحرز في القضايا الكلية السبع في إطار الولاية القضائية الخاصة للسلام. ونشدد على أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه بدون المصالحة المناسبة، ولذلك يسرنا أن بعض الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا يقبلون تحمل المسؤولية عن جرائمهم. كما أننا نتطلع إلى إصدار أول جملة من الأحكام الصادرة عن الولاية القضائية الخاصة في منتصف العام.

نحن ندرك العلاقة التكافلية بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والصراع المسلح، بما في ذلك الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على الانتهاء من وضع خطة لضمان سلامة الأشخاص المشاركين في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. ولا يمكن أن يستمر نجاح إعادة توطين المقاتلين السابقين إلا إذا ظلوا بعيدين عن تجارة المخدرات غير المشروعة.

وسنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى توطيد عملية السلام، بما في ذلك من خلال إدماج جماعات ليست أطرافا في الاتفاق النهائي. ولذلك نأمل أن تستفيد الحكومة وجيش التحرير الوطني هذا العام استفادة كاملة من هذه الفرصة للمشاركة في بناء السلام التحويلي والحوار البناء من أجل تحقيق سلام مستقر ودائم في كولومبيا. ونشيد في هذا السياق بالبلدين الضامنين - النرويج وكوبا - لجهودهما في الوساطة.

وأخيرا، تؤكد مجموعة 3 +1 من جديد دعمها لعملية السلام في البلد وتظل متضامنة مع كولومبيا حكومة وشعبا في سعيهما إلى تحقيق سلام دائم. كما نشيد ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والفريق القطري على جهودهما الدؤوبة في مساعدة العملية، وخاصة في العمل على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أتقدم بجزيل الشكر للممثل الخاص على إحاطته الإعلامية وعلى موجزه للأولويات الرئيسية لعام 2021. ترحب المملكة المتحدة ترحيباً كبيراً بهذه المناقشة المفتوحة. وكما لوحظ، فإننا نقترب من مرحلة هامة، وهي الذكرى السنوية الخامسة لاتفاق السلام هذا العام. وأعتقد أن لدى كولومبيا الكثير مما تفخر وتحتفل به بالنسبة إلى ما تم إنجازه حتى الآن. ومع ذلك، لا يمكننا أن نغفل التحديات الكبيرة التي لا تزال تواجه السلام. في الواقع، خلال زيارتنا في عام 2019 شهد مجلس الأمن الإنجازات والتحديات.

وأود أيضا أن أرحب في المجلس اليوم بوزيرة الخارجية بلوم دي باربيري وأن أشكرها هي والرئيس دوكي ماركيز على الرسالة التي تلقاها المجلس والتي يطلب فيها توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتشمل التحقق من الامتثال للأحكام الصادرة عن الولاية القضائية الخاصة للسلام. نحن نرحب بهذا الطلب، وأعلم أن أعضاء المجلس سيولونه الاهتمام الواجب. وسأقول المزيد عن ذلك خلال مشاوراتنا.

إن جملة الأحكام الأولى التي ستصدر عن الولاية القضائية الخاصة في وقت لاحق من هذا العام ستمثل معلما هاما في عملية المصالحة في كولومبيا وفي كفالة العدالة للضحايا. وكما أشرنا من قبل فإنه من دواعي السرور البالغ أن المكونات الثلاثة لنظام العدالة الانتقالية قد واصلت إحراز تقدم على الرغم من التحديات التي يفرضها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إننا نشجع جميع الأطراف على الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه ضحايا الصراع من خلال الاعتراف بدورها وضمان تقديم أكمل صورة ممكنة عن الحقيقة، وذلك من أجل تمهيد الطريق للمصالحة والسلام المستدام.

وعلى النقيض من ذلك، ستكون المصالحة أصعب بكثير للمجتمعات المحلية التي لا تزال تعاني من انعدام الأمن ولا يزال قادتها والمدافعون عن حقوق الإنسان والمقاتلون السابقون فيها يواجهون كل يوم تهديدات خطيرة وعنفاً فتاكاً من الجماعات المسلحة. وكما تُظهر مسيرات "الحج من أجل الحياة والسلام" ومسيرات مينغا، هناك شعور متزايد بالإحباط في جميع أنحاء كولومبيا من الخطر الذي يشكله عدم الاستقرار هذا على السلم والأمن. وترحب المملكة المتحدة باستعداد الحكومة الكولومبية للانخراط مع أولئك الذين يعبرون عن هذه الإحباطات، وتأمل في تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في أقرب وقت ممكن.

ويجب تخصيص موارد كافية على وجه السرعة لضمان حصول قادة المجتمع والمقاتلين السابقين على الحماية اللازمة عند طلبها، ولضمان عدم التغاضي عن أفراد المجتمع المحلي من السكان الأصليين والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ومن دواعي القلق أن هناك أكثر من 1 000 طلب حماية متراكمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الذين يعرضون السلام في كولومبيا للخطر، سواء من خلال ترتيب تلك الهجمات أو تنفيذها، يجب تقديمهم إلى العدالة بأسرع ما يمكن لردع الآخرين. وينبغي الإشادة بوحدة التحقيقات الخاصة في مكتب النائب العام لما قامت به من عمل وعلى الإدانات التي حصلت عليها حتى الآن، ولكن ستكون زيادة التعاون من جانب قوات الأمن وتحسين القدرة القضائية في المناطق الريفية التي يتركز فيها هذا العنف أمرا أساسيا لنجاح العديد من التحقيقات.

وكما أوضحنا من قبل، تحتاج كولومبيا إلى خطة واقعية طويلة الأجل لتفكيك هذه الجماعات المسلحة والمنظمات الإجرامية، وتقديم خدمات الدولة والأمن والعدالة لجميع المواطنين؛ وإلا سيظل السلام الدائم بعيد المنال في المناطق التي يتركز فيها هذا العنف. ومن المشجع للغاية أن اللجنة الوطنية المعنية بضمانات الأمن ما زالت تجتمع، ولكن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات جادة.

لقد شجعتنا التطورات الإيجابية المبينة في تقرير الأمين العام (S/2020/1301) بشأن إعادة الإدماج، ولا سيما التزام الحكومة بالتعجيل بشراء الأراضي للمقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. وعلى الرغم من التحديات الأمنية والعقبات التي يفرضها كوفيد-19، تأمل المملكة المتحدة أن تستمر هذه التدابير في نيل الأولوية لأن هؤلاء الآلاف من الكولومبيين يسعون إلى بناء حياة بعيداً عن الصراع.

وقد أظهرت جميع الأطراف في اتفاق السلام النهائي ما يمكن تحقيقه من خلال الحوار البناء والتعاون. ومع استمرار كوفيد-19 في ترك بصمته على جميع أنحاء العالم، سيكون السلام الدائم والشامل أمراً حيوياً ليس لسلامة وأمن الكولومبيين فحسب ولكن أيضاً لهدف كولومبيا المتمثل في إعادة البناء بشكل أفضل بعد هذه الجائحة المدمرة. لقد كانت كولومبيا مثالاً على جدول أعمال المجلس، وأود أن أذكّر وزيرة الخارجية بأن بإمكانها الاستمرار في الاعتماد على دعم المملكة المتحدة.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود الجارية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ويشرفني دائما أن تكون معنا وزيرة الخارجية بلوم دي باربيري؛ نشكر فرنسا على عقد جلسة اليوم.

لقد اضطلعت بعثة التحقق بدور حيوي في دعم جهود السلام والمصالحة في كولومبيا، وينبغي أن تفخر بمساهماتها. وفي هذا السياق تود الولايات المتحدة أيضا أن تنوه بالتزام حكومة كولومبيا بتنفيذ اتفاق السلام النهائي، لا سيما في مواجهة التحديات الهائلة التي تواجه الصحة العامة التي يشكلها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وذلك في الوقت الذي تواصل فيه كولومبيا بسخاء استضافة 1,7 مليون فنزويلي أُجبروا على الفرار من ظروف كارثية وقمعية في بلدهم.

كما يعلم جميع أعضاء مجلس الأمن جيدا، لا تزال الجائحة في كولومبيا تفاقم الحالة الإنسانية المعقدة أصلا وتُجهد الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية المتاحة، ولا سيما في المجتمعات المنكوبة بالصراعات، ولأفراد المجموعات السكانية الضعيفة. وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من 23,5 مليون دولار من المساعدات لكولومبيا من أجل التصدي لكوفيد-19، وسنواصل الوقوف إلى جانب البلد في حربه ضد هذه الجائحة.

كما ذكر العديد من زملائي، مضت أكثر من أربع سنوات منذ توقيع اتفاق السلام. وبما أن مجلس الأمن قد أقر خمس ولايات فيما يتعلق بعمل بعثة التحقق، يبدو الآن أنه وقت ممتاز للتفكير في ما حققته كولومبيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وللتركيز على التحديات الملحة والمستمرة.

في كثير من الأحيان يتم تضييع ما يمكن أن يكون...

وأعتقد أن ما يمكن أن يضيع في كثير من الأحيان في تفاصيل مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع هو حجم اتفاق السلام والأثر العميق الذي أحدثه بالفعل على المجتمع الكولومبي. فبالمقارنة مع العقود السابقة، يجب أن نقول إن كولومبيا شهدت انخفاضاً كبيراً في العنف على الصعيد الوطني، بما في ذلك معدلات جرائم القتل والاختطاف وغيرها من المؤشرات المتصلة بالنزاع. وذلك ليس بالإنجاز الصغير على خلفية نزاع احتدم لأكثر من 50 عاماً وشهد أعمال عنف وحشي.

ومع ذلك، وكما أكدت تقارير الأمين العام أيضاً، فقد قُتل المئات من المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين خلال الفترة نفسها منذ توقيع الاتفاق، حيث قتل 21 مقاتلاً سابقاً خلال الفترة المشمولة بآخر تقرير، كما سمعنا للتو. والسكان الأصليون والكولومبيون من أصل أفريقي والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان هم من بين أشد المتضررين من العنف المستمر، وكذلك الكولومبيون الذين يعملون في معالجة قضايا الأراضي والبيئة.

وكما يشير أحدث تقرير (S/2020/1301)، تركزت تلك الهجمات في المناطق الريفية التي تعاني من محدودية وجود الدولة بشدة والتي توجد فيها جهات مسلحة غير مشروعة واقتصادات غير مشروعة. وفي حين لا توجد إجابات بسيطة لمعالجة تلك المسائل الأساسية المعقدة، فإن لهذا العنف تأثيراً مباشراً وضاراً

على عملية إعادة الإدماج وتنفيذ اتفاق السلام، وننضم إلى بقية أعضاء المجلس وزملائنا الآخرين في القول بوجوب إنهائه.

وتشيد الولايات المتحدة باجتماع الرئيس دوكي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مع المقاتلين السابقين، والذي أكد مجددا خلاله التزامه بعملية إعادة الإدماج وبتعزيز التدابير الأمنية للمقاتلين السابقين. لقد كانت خطوة هامة وحيوية جداً إلى الأمام في معالجة المسائل التي تواجه عملية إعادة الإدماج والضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين.

وتحث الولايات المتحدة الحكومة الكولومبية على مواصلة تعزيز وجودها في تلك المناطق الريفية ومحاسبة المسؤولين عن العنف. إن المساءلة بجميع أشكالها ضرورية لتنفيذ اتفاق السلام. وتكمن العدالة الانتقالية، على وجه الخصوص، في صميم عملية السلام وستكون أساسية لنجاحها في السنوات المقبلة، ولا سيما مع توقع صدور الأحكام الأولى عن محكمة السلام الخاصة في وقت لاحق من هذا العام.

إن نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا يحاول القيام بشيء مبتكر حقاً: ضمان حقوق الضحايا ودعم الجهود الرامية إلى تقديم تعويضات، مع توفير حيز للمجتمع الكولومبي ككل للتصالح مع الإرث المؤلم لهذا النزاع. وتحث الولايات المتحدة جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في جهود تقصي الحقائق والمصالحة وعلى المساعدة في ضمان تحقيق المساءلة حتى تتمكن كولومبيا من التعافي. ونرحب بالتأكيد بالرسالة التي وجهها الرئيس دوكي مؤخراً إلى المجلس فيما يتعلق بدور محتمل لبعثة التحقق، ونتطلع إلى نظر المجلس في ذلك الطلب والتفاصيل الداعمة له.

في الختام، أود أن أقول إن تنفيذ اتفاق السلام لن يكون سهلاً أبداً، ولن يتم بين عشية وضحاها. وفي مواجهة العقبات الهائلة، تواصل كولومبيا المضي قدماً في تلك المهمة الأساسية. وستواصل الولايات المتحدة شراكتها مع كولومبيا في سبيل بناء مستقبل سلمي ومزدهر.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فونغ ترا نغوين

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسـيدة كلاوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية جمهورية كولومبيا. وأشـكر السـيد كارلوس رويس ماسـيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إنه لأمر مشجع أن نشهد التطورات الإيجابية والمتميزة في كولومبيا منذ إبرام اتفاق السلام النهائي في عام 2016. فقد انخفضت حوادث العنف انخفاضاً كبيراً في حين اتسع نطاق عملية إعادة الإدماج على جميع المسـتويات. وأتيحت للقوة الثورية البديلة المشـتركة وغيرها من الأطراف ذات الصـلة فرص أكبر للمشـاركة في الحياة السـياسـية في البلد. وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة لتعزيز التطورات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إجراء إصلاح ريفي شامل.

ومع ذلك، لا يزال يسـاورنا القلق من أن بنود الاتفاق لم تنفذ بالكامل، ونتيجة لذلك لا تزال عملية إعادة الإدماج تواجه تحديات متعددة، من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على النقاط التالية:

أولاً، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الدخول في حوار بناء لمعالجة مختلف التحديات والخلافات في عملية السلام، ولا سيما من خلال الآليات التي أنشأها الاتفاق.

إن عام 2021 ذو أهمية كبيرة بالنسبة لكولومبيا، لا سيما فيما يتعلق بالتحضيرات لانتخابات عام 2022. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتهيئة أفضل الظروف لتنظيم الانتخابات والمشاركة فيها. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم جهود كولومبيا لتحقيق هذا الهدف.

ثانياً، فيما يتعلق بالأمن، ووفقاً لما ذكرته حكومة كولومبيا، فإن الجماعات المسـلحة المنظمة غير المشروعة هي أكبر مرتكبيها، حيث شنت 77 في المائة تقريباً من الهجمات على المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين. كما اسـتهدفت نفوذهم في المناطق المتضـررة من النزاع حيث تُرتكب معظم الجرائم ضـد المدنيين. وفي هذا الصدد، نحث اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على اعتماد السياسات اللازمة لتفكيك تلك المنظمات وتعزيز التحقيق وتطبيق العدالة. وندعو الأطراف المعنية إلى الاسـتفادة الكاملة من آليات الضـمانات الأمنية المنصـوص عليها في اتفاق السـلام النهائي لحماية المدنيين، ولا سـيما النسـاء والأطفال، في المناطق المتضررة من النزاع.

ثالثاً، إن إعادة الإدماج عملية طويلة الأجل تتطلب الصبر والإرادة السياسية واتخاذ خطوات عملية. ونحيط علماً بالجهود التي بذلتها حكومة كولومبيا وبالتقدم المحرز حتى الآن في الميادين الاجتماعية والاقتصـادية والسـياسـية. وينبغي مواصـلة تنفيذ هذه العملية بطريقة شـاملة لكي تكون مسـتدامة سـياسـياً واجتماعياً واقتصادياً.

ولذا، نشـدد على ضـرورة اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التنمية الاقتصـادية والشـاملة للجميع والتماسـك الاجتماعي والتنمية الريفية والإسـكان والتعليم وإيجاد فرص العمل وما إلى ذلك. وينبغي كذلك أن تراعي الخطط الإنمائية في البلد الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية.

ونتوقع أن نرى دوراً أكبر للحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، إلى جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، في وضـع اسـتراتيجية مشـتركة لتعزيز التنمية

الاجتماعية والاقتصـادية تحدد تدابير ملموسـة لمسـاعدة المقاتلين السـابقين في الوصـول إلى سـبل مسـتدامة لكسب العيش.

أخيراً وليس آخراً، نود أن نشـــيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق وفريق الأمم المتحدة القطري في الإسهام في عملية السلام والأمن والوحدة والتنمية في كولومبيا ونكرر دعمنا له.

المرفق الرابع عشر

بيان وزيرة خارجية كولومبيا، كلاوديا بلوم دي باربيري

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة والشكر موصول لأعضاء المجلس على دعمهم الثابت لكولومبيا.

وأرحب بالأعضاء الجدد في المجلس، أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند، وأتمنى لهم النجاح في أداء واجباتهم.

تعرب حكومة كولومبيا عن امتنانها على تقرير الأمين العام (S/2020/1301) وتشكر ممثله كارلوس رويس ماسيو على عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، تحت قيادته.

يعترف الأمين العام بالانخفاض الكبير في مستويات العنف في بلدي خلال السنوات الأربع الماضية. وهذا اتجاه ما فتئت كولومبيا تبني عليه منذ عام 2002. كما يؤكد تقريره نتائج الاستثمارات الاجتماعية التي تفيد المجتمعات المحلية المتضررة من عقود من العنف. ويصف التقدم المحرز في إعادة إدماج المقاتلين السابقين والجوانب الأخرى لتنفيذ اتفاق عام 2016. وتبين تلك الإنجازات التزام الرئيس إيفان دوكي الثابت بالسلام في كولومبيا، وتعزيز سيادة القانون وتنمية الأقاليم التي عانت من الفقر والضعف.

ويوثق التقرير التقدم المحرز بشأن الأولويات التي حددها الأمين العام لعام 2020، ويحدد التحديات الإضافية لعام 2021.

وأود أن أتطرق إلى العديد من تلك المسائل.

أولا، لا يزال أكبر تحد نواجهه هو أمن المجتمعات المحلية والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين.

ويدرك المجتمع الدولي أن الاتفاق تم توقيعه بين طرفين في عام 2016، في خضم مصادر أخرى للعنف القائم. وتشكل الجماعات المسلحة غير القانونية التي لا تزال في عدة مناطق من الإقليم، وظهرت أخرى، والتي يغذيها الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الاقتصادات غير المشروعة، تهديدا لأمن الكولومبيين.

وتبين النتائج التي توصل إليها مكتب المدعي العام أن هذه الجماعات المسلحة المنظمة، ولا سيما المنشقون والجماعات المنشقة، هم المنفذون الرئيسيون للهجمات على المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ويبدو أنهم مسؤولون عن حوالي 77 في المائة من الحالات.

وفي عام 2020، نفذت الحكومة الوطنية باستمرار تدابير لتعزيز حماية الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وقد تم تنفيذ ما مجموعه 272 من مخططات الأمن الفردي والجماعي.

كما تحرز وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب النائب العام تقدما في قضايا الاعتداءات على المقاتلين السابقين. ومن بين 291 قضية مشمولة باختصاصها القضائي، أسفرت 34 قضية عن إدانات،

و21 قضــية في مرحلة المحاكمة، و 40 قيد التحقيق، وصــدرت أوامر بالقبض في 48 قضــية. ويمثل ذلك تقدما في أكثر من 50 في المائة من القضايا.

وكثفت قوات الأمن من جانبها، جهودها لمكافحة الهياكل الإجرامية في الأقاليم.

وقد أحرزت الدولة تقدما في المبادئ التوجيهية للســـياســـة العامة من أجل تفكيك المنظمات الإجرامية. بيد أننا لم ننتظر اعتماد الســياســة العامة لتنفيذ التدابير اللازمة لضــمان أمن الكولومبيين. وقد أســـفرت المبادرات المتخذة بموجب المرســـومين رقمي 601 و 965 لعام 2020 لمواجهة المنظمات غير القانونية عن تحقيق نتائج إيجابية بالفعل. ومن الأمثلة على ذلك العمليات ضـــد كلان ديل غولفو، وهي إحدى الجماعات غير المشروعة التي تحقق أكبر قدر من الربح من الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ وقد تم بالفعل اعتقال 412 فردا من أعضاء تلك المجموعة.

وفي عام 2020، كان عدد الأشـــخاص الذين قتلوا في عملية إعادة الإدماج أقل بنســـبة 12 في المائة مما كان عليه الحال في عام 2019. وســـتواصـــل كولومبيا العمل بحزم لمنع ومكافحة تلك الجرائم والتهديدات ضد المجتمعات الضعيفة.

وقد أتاحت الجهود الاجتماعية والاقتصــادية التي تبذلها البرامج، مثل البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، تعزيز سيادة القانون وتحويل الأقاليم الأكثر تضررا من العنف والفقر.

ويشـــكل الوجود المتكامل للدولة في تلك المناطق أولوية أخرى حددها الأمين العام. ويدل التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في البلديات الـــ 170 التي استفادت من برامج التنمية التي تركز على المناطق بشـــكل بديهي على زخم الحكومة والتزامها وفعاليتها في تنفيذ اتفاق عام 2016. وتمثل تلك المناطق ثلث الإقليم الوطني، وهي موطن لحوالي 7 ملايين كولومبي.

وفي السنتين الماضيتين، حدثت تغيرات كثيرة في المناطق الريفية. وقد تم توفير الكهرباء في جميع أنحاء البلد؛ وتم توفير 348 8 حلاً سكنياً؛ ومنحت 140 6 إعانة للإسكان، باستثمار قدره 52 مليون دولار، في البلديات التي يجري فيها تنفيذ برامج إنمائية تركز على المناطق.

ونعلم أيضــا أن التحولات نحو مجتمع أكثر إنصــافا وســلاما وعدلا وشـمولا للجميع، يتطلب بذل جهود طويلة الأجل. ولهذا الســـبب، اتخذت الحكومة مبادرة تخطيط حكيمة، مع خرائط طريق تنفيذ إقليمية مدتها 15 عاما لا رجعة فيها، وتضــمن اســتمرارية الإجراءات المتخذة. وبالإضــافة إلى ذلك، تم اعتماد 13 خطة قطاعية في مختلف مجالات الحكومة لتلبية احتياجات المناطق الريفية في البلد.

إن اســـتدامة عملية إعادة الإدماج أولوية أخرى للرئيس إيفان دوكي. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن الجائحة، تواصـــل الحكومة الوفاء بالتزاماتها حتى بما يتجاوز ما تم الاتفاق عليه. وتتضـــمن الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2018–2022 تدابير لجعل إعادة الإدماج مستدامة لفترة إضـافية تتجاوز فترة الاتفاق، طالما بقي المقاتلون السابقون في النظام القانوني.

ويتيح السجل المفصل للأشخاص في عملية إعادة الإدماج وضـع استراتيجية مستدامة، مع اتباع نهج شـامل إزاء عناصـرها الاقتصـادية والسكنية والأسـرية والتعليمية والصـحية والنفسـية الاجتماعية والرفاه المجتمعي المحلي.

ورغم أن الاتفاق لم ينص على إمكانية وصول المقاتلين السابقين تحديدا إلى الأراضي أو ملكيتها، فقد حددت الحكومة تلك الحاجة. وخلال عام 2021، التزمنا بتقديم 4,2 ملايين دولار من أجل الحصول على الأراضي.

ومن خلال الاتفاقات المشتركة بين المؤسسات، فإننا نعزز أيضا استدامة المشاريع الإنتاجية. وقد أقامت الحكومة الوطنية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، وشركاء متعاونين آخرين، تحالفا استراتيجيا لتعزيز إعادة الإدماج من خلال مشاريع إنتاجية جماعية.

وقد دعمت الحكومة الوطنية هيئات الحوار المنصوص عليها في الاتفاق وتطويرها التنظيمي. ومن بين هذه اللجان، لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، التي مدد عملها لفترة إضافية تتجاوز تلك المتفق عليها في البداية.

وتوجد تلك المنتديات لحل الخلافات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق. ويجب أن يكون مفهوما أنها لا تشكل منتديات بديلة للحوار بين الحكومة وحزب المعارضة القوة الثورية البديلة المشتركة بشأن مسائل لا تتفق مع تنفيذ الاتفاق. ويشكل الكونغرس والمنتديات الديمقراطية المحافل المناسبة للمناقشات التي لا علاقة لها بتنفيذ الاتفاق.

وأود أيضا أن أشدد على دور المرأة والتركيز على نوع الجنس. وقد شهد المجلس التزام كولومبيا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونواصل العمل على الوفاء بالمؤشرات الجنسانية الـ 51 المدرجة في الخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق النهائي، والتي يرصدها المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية والمنتدى الحكومي الرفيع المستوى المعني بالشؤون الجنسانية. والضحايا هم محور جميع جهودنا. ويسرني أن أبلغكم عن تمديد سريان قانون الضحايا وإعادة الأراضي مؤخرا لمدة 10 سنوات. وقدمت حكومة الرئيس دوكي أكثر من 000 220 تعويض فردي للضحايا بمبلغ إجمالي قدره 498 مليون دولار، بالإضافة إلى التعويضات الجماعية.

وقد أنشئ نظام العدالة الانتقالية لضمان حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة، والعدالة، والجبر، وعدم التكرار. وواصلت الحكومة دعم جميع آلياتها، وكفلت التمويل الكافي.

وفي عام 2020، خُصص لهذا النظام 148,4 مليون دولار، وجرى توزيعها على النحو التالي: 82,7 مليون دولار للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، و 39,8 مليون دولار للوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين؛ و 25,9 مليون دولار للجنة الحقيقة. وحدثت فيما بين عامي 2019 و 2020، زيادة نسبتها 28 في المائة في تمويل النظام، رغم تأثير الجائحة وتخفيض الميزانية على مؤسسات الدولة الأخرى.

وأود أن أبلغكم بأن الرئيس إيفان دوكي بعث مؤخرا برسالة إلى الأمين العام ومجلس الأمن، يطلب إليهما فيها النظر في إضافة عنصر إلى ولاية بعثة التحقق. والغرض من هذا الطلب هو ضمان إضافة عنصر التعويض إلى عناصر الحقيقة والعدالة، الذي يجب أن يتحمله أولئك الذين ارتكبوا جرائم وعوقبوا. ويجب أن يكون بوسع الشعب الكولومبي الثقة في أن نظام العدالة سينهض بتعويضات الضحايا والتعايش الوطني.

وكما ذكر في التقرير، استقبل الرئيس إيفان دوكي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ممثلين عن رحلة حج من أجل الحياة والسلام. وصدق الرئيس على التزام الحكومة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وشدد على أهمية مواصلة العمل من أجل احترام الحياة والعدالة وتوليد الثقة، وأشاد بدور القوات العامة التي تواجه الجماعات الإجرامية وتحمي المقاتلين السابقين وجميع المواطنين.

ويتطلب التنفيذ الفعال لاتفاق طموح إرادة سياسية وتخطيطا استراتيجيا يستند إلى مبدأ الملكية الوطنية. وعلى الرغم من أنه لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه، فإن السلام مع سياسة الشرعية يساعدنا على المضي قدما نحو مجتمع أكثر عدلا وسلاما. ودعم المجتمع الدولي ضروري في هذه العملية.